

تأثير المواد الكيميائية والنفايات والتلوث على صحة الإنسان

تقرير من المدير العام

١- طلبت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون في قرارها ج ص ع ٧٦-١٧ (٢٠٢٣) إلى المدير العام أن يقدم نتائج عملية ما بين الدورات، عند اكتمالها، لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠، إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين للنظر فيها من خلال المجلس التنفيذي في دورته السادسة والخمسين بعد المائة، إلى جانب تقرير بشأن أي تحديثات مطلوبة على خريطة الطريق لتعزيز مشاركة قطاع الصحة في الصك الجديد. ويُقدّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب.

تأثير المواد الكيميائية والنفايات والتلوث على الصحة

٢- تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية (المنظمة) إلى أن نحو ١٣,٧ مليون حالة وفاة في العالم في عام ٢٠١٦ - أي ما يعادل ٢٤٪ من جميع الوفيات - كانت مرتبطة بعوامل بيئية قابلة للتغيير، بما فيها المواد الكيميائية والنفايات والتلوث. وتعد معالجة هذه المحددات الأولية للصحة أمراً حيوياً للنهوض بالصحة والرفاه على جميع المستويات، بما يتفق مع برنامج العمل العام الرابع عشر للمنظمة، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، وأغراضه الاستراتيجية المتعلقة بتغيير المناخ، والتدهور البيئي، والمحددات الصحية، وقدرات النظام الصحي ونهجه من قبيل نهج التعاون المتعدد القطاعات، وتمكين المجتمعات المحلية، والصحة الواحدة.

٣- ولا يزال تنفيذ التدخلات المسندة بالبيّنات للتصدي لأثر المواد الكيميائية والنفايات والتلوث على الصحة يشكل تحدياً، لاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. إن العديد من الفوائد الصحية الناجمة عن الوقاية من هذه الآثار، والتي أثبتتها البيّنات بشكل راسخ، لا تحظى بالتقدير الكافي. فعلى سبيل المثال، كان من الممكن إنقاذ أرواح نحو ١,٥ مليون من المصابين بأمراض القلب والأوعية الدموية بشكل رئيسي، في عام ٢٠٢١، لو نُفذت تدابير بسيطة للحد من التعرّض للرصاص^١. وعلاوة على ذلك، فإن التصدي للمواد الخطرة الأخرى، مثل مبيدات الآفات الشديدة الخطورة والزئبق، يعود بفوائد إضافية كبيرة على الصحة العامة.

الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية والنفايات

٤- اعتمد المؤتمر الدولي الخامس المعني بإدارة المواد الكيميائية (بون، ألمانيا، ٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣) الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات. ٢ ويستند الإطار إلى النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦ من أجل النهوض بأهداف السلامة الكيميائية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وغاياتها ٩-٣ و ٦-٣ و ٩-١٢، ويحل محل ذلك النهج.

٥- وإذ أشارت جمعية الصحة، في قرارها ج ص ع ٥٩-١٥ (٢٠٠٦)، إلى النهج الاستراتيجي، فقد حثت الدول الأعضاء على مراعاة الجوانب المتعلقة بالصحة في السلامة الكيميائية مراعاةً تامة لدى تنفيذ النهج على الصعيد الوطني. وشجعت جمعية الصحة، في قرارها ج ص ع ٦٩-٤ (٢٠١٦)، على مشاركة قطاع الصحة في عملية ما بين الدورات الرامية إلى إعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي لما بعد عام ٢٠٢٠.

٦- ويشمل الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية (المشار إليه فيما يلي بعبارة "الإطار") - وهو اتفاق طوعي متعدد الجهات صاحبة المصلحة ومتعدد القطاعات - إعلان بون من أجل كوكب خالٍ من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، فضلاً عن ١٢ قراراً. وتشمل أغراضه الاستراتيجية الخمسة ما يلي: الأطر القانونية، والآليات والقدرات المؤسسية؛ والمعارف والبيانات والمعلومات الشاملة والكافية؛ والمسائل المثيرة للقلق؛ والبدائل الأكثر أماناً والحلول المبتكرة؛ وتعزيز التنفيذ والإدماج في جميع عمليات صنع القرار ذات الصلة.

٧- وتستند الأغراض الاستراتيجية إلى ٢٨ غاية، إلى جانب هيكل خاص بقابلية القياس ينطوي على مؤشرات سيتواصل إعدادها بغرض دعم عملية التنفيذ وتتبع التقدم المحرز. ويتضمن الإطار عدة آليات تنفيذ (بما فيها العمل البرمجي)، ويدعو إلى تعزيز التعاون بين القطاعات على الصعيدين الوطني والإقليمي وزيادة الاتساق بين المنظمات الحكومية الدولية. وقد أنشئ صندوق الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية بغرض مساعدة البلدان على تنفيذ الإطار، على أن تُختتم الجولة الأولى من الطلبات في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.

٨- ويسترعي القرار V/6 (٢٠٢٤)، الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، انتباه الأجهزة الرئيسية للمنظمات الحكومية الدولية والاتفاقات المتعددة الأطراف المعنية إلى الإطار ويدعوها إلى إقراره أو الاعتراف به ودعمه على نحو ملائم بغية النظر، في نطاق ولاية كل منها، في إدراج أنشطة مدعّمة لبعضها البعض في برامج عملها تسهم أيضاً في تحقيق الأغراض والغايات الاستراتيجية للإطار.

٩- ويبرز المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في قراره V/10 (٢٠٢٤)، الأدوار والوظائف الهامة لمراكز مكافحة السموم، ويشجع على تعزيز الروابط المؤسسية بين مراكز مكافحة السموم ووزارات الصحة والسلطات الصحية وسائر الوكالات الحكومية، وعلى إنشاء وتعزيز نُظم ترصد للمساعدة على تنفيذ الإطار. ويدعو المؤتمر جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين إلى النظر في القرار عند مناقشة خارطة الطريق المحدثة للمنظمة بشأن المواد الكيميائية وإلى دعم تنفيذها.

اعتبارات متعلقة بقطاع الصحة

١٠- لقد شاركت وزارات الصحة وسائر الجهات الفاعلة في قطاع الصحة والأمانة بنشاط في عملية التفاوض بشأن الإطار، مسترشدة في ذلك بقرارات جمعية الصحة، مما أفضى إلى إرساء اتساق قوي بين الصك وأولويات قطاع الصحة. ويوفر الإطار آلية هامة للتعاون المتعدد القطاعات، والتي يكون فيها لقطاع الصحة دور حاسم يضطلع به وخبرة فريدة يسهم بها، لاسيما وأن المسؤولين عن الإجراءات اللازم اتخاذها لمعالجة المحددات الأولية للصحة تقع إلى حد كبير خارج نطاق قطاع الصحة.

١١- ويشير الإطار إلى خارطة طريق المنظمة بشأن المواد الكيميائية تحديداً، والتي يشجع الجهات صاحبة المصلحة على استخدامها كأداة لتيسير التعاون بين القطاعات وتحديد الإجراءات التي يتعين على قطاع الصحة اتخاذها لتنفيذ الإطار. وبعد تحديث خارطة الطريق عقب اعتماد الإطار أمراً مهماً، كما يتبين ذلك من الطلبات الواردة في القرار ج ص ٧٦-١٧.

١٢- وفيما يلي غايات الإطار التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لقطاع الصحة:

- **الغاية ألف ٦** المتعلقة بالوصول إلى مراكز مكافحة السموم؛
- **الغاية باء ٧** بشأن توليد بيانات الرصد والترصد (بما في ذلك لدى البشر) وإمكانية الاطلاع عليها؛
- **الغاية هاء ٦** المتعلقة بتعزيز أوجه التآزر والارتباط مع السياسات البيئية والصحية وسياسات العمل الرئيسية، بما فيها السياسات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي وحماية حقوق الإنسان والتغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الأولية.

١٣- وتتتبع المنظمة بالفعل التقدم المحرز فيما يتصل بالعديد من المؤشرات التي يجري النظر في استخدامها من أجل بلوغ الغايات المحددة في الإطار، بما فيها: عدد البلدان التي تنظم استخدام الرصاص في الطلاء؛ وتقييم القدرات الأساسية المتصلة بالمواد الكيميائية بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بما فيها قدرات مراكز مكافحة السموم؛ ومعدلات الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء والتسمم غير المقصود. وسيكون من المجدي أن تعمل المنظمة في المستقبل بوصفها جهة راعية لهذه المؤشرات بموجب الإطار، بما في ذلك ما يتعلق بعبء الأمراض العالمي الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات على سبيل المثال.

١٤- وعلى الصعيد الدولي، تضطلع المنظمة بدور رئيسي بوصفها أمانة البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ٣ وتتولى هذه الشراكة تنسيق إدارة المواد الكيميائية فيما بين ١٠ كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية، وقد دُعيت إلى المشاركة في تنفيذ الإطار، بطرق منها تحديث التقرير عن التكاليف المترتبة على عدم اتخاذ ما يلزم من إجراءات، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان لإعداد مقترحات مشاريع في إطار الصندوق الجديد، واستعراض التقدم المحرز في المسائل المستجدة على صعيد السياسات، والتعاون على إنشاء برامج تنفيذ، وإعداد هيكل قابلية القياس الخاص بالإطار، ولاسيما فيما يتعلق بسلاسل القيمة الاقتصادية والصناعية.

تحديثات على خارطة طريق المنظمة المتعلقة بالمواد الكيميائية

١٥- تُبين خارطة الطريق الرامية إلى تعزيز مشاركة قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، التي اعتمدها جمعية الصحة في مقرها الإجمالي ج ص ٧٠ (٢٣) (٢٠١٧)، الأنشطة المحددة التي يمكن لقطاع الصحة أن يضطلع فيها بدور قيادي في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، فضلاً عن الأدوار التي يضطلع بها بالاشتراك مع القطاعات الأخرى.

١٦- وأنشئت الشبكة العالمية للمواد الكيميائية والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية بغرض تيسير التواصل بين الدول الأعضاء والأمانة بشأن المواد الكيميائية والمسائل المتعلقة بالصحة، بما فيها مسألة تنفيذ خارطة الطريق. وقد انضم ما يزيد على ٨٠ دولة عضواً إلى الشبكة، ودعمت الجلسات والإحاطات الإعلامية لأعضاء الشبكة إلى حد كبير مشاركة وزارات الصحة في عملية ما بين الدورات الرامية إلى إعداد الإطار.

١٧- وقد استخدمت وزارات الصحة خارطة الطريق على نطاق واسع لغرض بناء أو تعزيز قدراتها في هذا المجال. وساعدت سلسلة من ١٩ دراسة حالة أعدتها الدول الأعضاء على تبادل الخبرات والدروس المستفادة.

٣ [البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية](#) (تم الاطلاع في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤).
(بالإنكليزية)

التحديثات المقترحة

١٨- عُقد اجتماعٌ للشبكة العالمية للمواد الكيميائية والصحة التابعة للمنظمة في شباط/ فبراير ٢٠٢٤ لمناقشة الخبرات المكتسبة من تنفيذ خارطة الطريق، والتقدم المحرز في تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الدول الأعضاء، والتحديثات التي سيلزم إجراؤها عقب اعتماد الإطار.

١٩- وفي أعقاب مناقشات مفصلة وعمليات رسم للخرائط، أكد المشاركون الاتساق الواسع بين خارطة الطريق والأغراض والغايات الاستراتيجية للإطار، وبالتالي فإنهم لم يوصوا بتغيير هيكل خارطة الطريق ومجالات عملها الأربعة المتمثلة في الحد من المخاطر، والمعارف والبيئات، والقدرات المؤسسية، والقيادة والتنسيق.

٢٠- واقتُرحت مجالات التحديث التالية.

(أ) **زيادة تحديد أولويات الإجراءات المحددة من أجل إيلاء المزيد من الأهمية للمسائل المشمولة في غايات الإطار المتعلقة بقطاع الصحة، مثل إنشاء وتعزيز مراكز مكافحة السموم وارتباطاتها بوزارات الصحة، وتنفيذ نُظم الترصد الصحي والرصد البيولوجي، وربط بيانات الرصد البيولوجي بالشبكات وحفظها. وقد أُدرجت هذه الإجراءات بالفعل في خارطة الطريق، غير أنه يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام لها وزيادة تحديد أولوياتها إذا ما أُريد تحقيق الطموحات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الإطار.**

(ب) **تحديد أدوار قطاع الصحة فيما يتعلق بالنفايات والتلوث في ضوء توسُّع نطاق الإطار ليشمل هذه الجوانب. يمكن أن تعكس تلك الأدوار أنشطة إدارة نفايات الرعاية الصحية، ونفايات الزئبق، والنفايات الإلكترونية، فضلاً عن العمل المتعلق بمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية بما يتماشى مع القرار ج ص ٧٦-١٧.**

(ج) **مواصلة المواءمة مع الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. إن إنشاء سلاسل إمدادات صحية مستدامة بيئياً ومنخفضة الكربون يتواءم تماماً مع مجالات العمل الجديدة المحددة في الإطار ومع عمل التحالف من أجل العمل على إحداث التحول في المناخ والصحة الرامي إلى استحداث بدائل أكثر مأمونية وإيجاد حلول مبتكرة في سلاسل قيمة المنتجات. وسيكون هذا الإجراء متسقاً مع القرار ج ص ٧٦-١٧، الذي يدعو إلى اتباع نهج متعدد القطاعات للتصدي للتلوث.**

(د) **تحديث عام. سيُستعاض عن الإشارات إلى النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بإشارات إلى الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية، كما أنه ستُحدَّث أو تُحذف الأعمال المحدودة المدة أو المكتملة، حسب الاقتضاء. ويلزم أن تعكس التحديثات الأخرى تلك التي دعا إليها القرار ج ص ٧٦-١٧، ويشمل ذلك بوجه خاص اعتماد نهج للصحة الواحدة ودمجه مع أولويات الصحة العامة الأخرى، ولاسيما الرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة والصحة البيئية للأطفال وصحة الأم والطفل والوقاية من الانتحار.**

التقدم المحرز في إنشاء فريق معني بالعلوم والسياسات

٢١- استجابةً للقرار ج ص ٧٦-١٧، تلقى المجلس في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة وفي جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين معلومات محدثة عن إعداد الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ عملاً بقرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٨/٥ (٢٠٢٢)٤ اقتراحات بشأن إنشاء فريق حكومي دولي مستقل معني بالعلوم والسياسات.

٢٢- وطلب إلى المدير العام، في القرار ج ص ٧٦-١٧، أن يساهم بنشاط في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية وأن يستكشف جميع الخيارات المتاحة لمشاركة المنظمة في المستقبل. وقد شاركت المنظمة في جميع جلسات الفريق العامل المفتوح العضوية. وبالنظر إلى عبء الأمراض الكبير الذي يمكن تخفيفه عن طريق التصدي للمخاطر البيئية،

فإن عمل الفريق العامل المعني بالعلوم والسياسات وثيق الصلة بولاية المنظمة وبالعديد من أنشطتها التقنية والعلمية. وعلى الصعيد القطري، يهدف عمل المنظمة إلى دعم التدخلات الرامية إلى الوقاية من تأثير المواد الكيميائية التي تشكل شاغلاً رئيسياً من شواغل الصحة العامة، من قبيل الرصاص والزيئ والكاديوم. وتُعد المراكز المتعاونة مع المنظمة والشبكات العالمية للمؤسسات المعنية بتقييم المخاطر ومراكز مكافحة السموم والمؤسسات المعنية بالصحة البيئية للأطفال من الأدوات العالمية الهامة لتقديم الدعم التقني والإرشادات المسندة بالبيانات إلى الدول الأعضاء.

٢٣- ولدعم الفريق المزمع إنشاؤه في المستقبل دعماً فعالاً في تقديم المشورة ذات الصلة بالسياسات إلى الحكومات بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة والصحة، من الأهمية بمكان الاستفادة من نقاط قوة المنظمة والعمل مع مجتمع الصحة العالمي عبر القنوات القائمة. ويتوخى أن يكون الفريق، عند إنشائه، في شكل هيئة مستقلة لها ترتيباتها المالية الخاصة بها. ومن المتوقع أن يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه أمانة الفريق العامل المفتوح العضوية، تقديم خدمات الأمانة المؤقتة إلى الفريق إلى حين مباشرته عمله ووضع ترتيباته الخاصة به.

الخطوات التالية المقترحة

٢٤- من المتوقع أن يُعقد المؤتمر الدولي المقبل المخصّص لمناقشة تنفيذ الإطار، في عام ٢٠٢٦. وستواصل الأمانة دعوة قطاع الصحة إلى الاضطلاع بدور قيادي في التصدي لآثار المواد الكيميائية والنفايات على الصحة، مسترشدةً في ذلك بخارطة طريق المنظمة المتعلقة بالمواد الكيميائية، والتي ستُحدث بحلول منتصف عام ٢٠٢٥.

٢٥- ومن المتوقع أن يكتمل إعداد الاقتراح المتعلق بإنشاء الفريق الحكومي الدولي المستقل المعني بالعلوم والسياسات بحلول منتصف عام ٢٠٢٥، على أن يُعتمد في اجتماع حكومي دولي. وتُشجّع وزارات الصحة على التنسيق مع نظيراتها في مجال البيئة كي يتسنى دعم البُعد الصحي لعمل الفريق دعماً ملائماً.

٢٦- وستواصل الأمانة التعاون بشكل وثيق مع أمانة الفريق العامل المفتوح العضوية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل بحث الترتيبات التعاونية الكفيلة بدعم عمل الفريق عند إنشائه.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٧- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والنظر في السؤالين التاليين:

- كيف ينبغي الاستجابة لدعوة المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية إلى الأجهزة الرئاسية لإقرار الإطار أو الاعتراف به ودعمه على نحو ملائم،^٥ وما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمة ووزارات الصحة وتنفيذ الإطار؛
- ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لدعم تعزيز الترصد الصحي والرصد البيولوجي ومراكز مكافحة السموم على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل إيلاء أولوية أكبر لهذين المجالين عند تحديث خارطة طريق المنظمة المتعلقة بالمواد الكيميائية.^٦

= = =

٥ انظر القرار V/6 (٢٠٢٤) الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

٦ انظر القرار V/10 (٢٠٢٤) الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.